في ندوة (إصلاح البيت العربي - المحور السياسي)

الأمير سعود الفيصل: تكاثر الخطوب على أمتنا أشعرنا بالإحباط لا اليأس

الأمير تركي بن محمد: مبادرة ولي العهد محاولة صادقة لإصلاح البيت العربي

تغطية - محمد الهويمل عدسة - يحيى الفيفي

سمو الأمير الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير

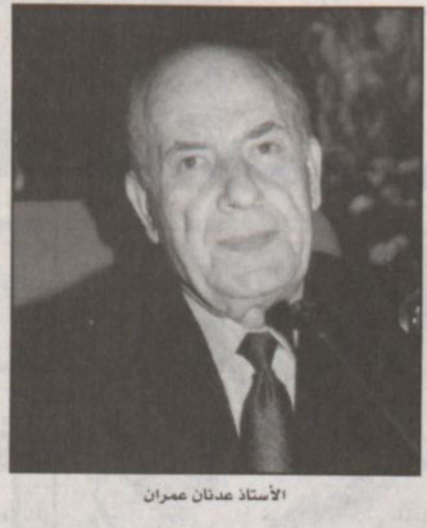

الأستاذ عدنان عمران

الأستاذ عرفان نظام الدين

■ ضمن النشاط الثقافي من مهرجان الثقافة والتراث (١٩) اقيمت مساء امس الجمعة ندوة (إصلاح البيت العربي - المحور السياسي) في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات وشارك في الندوة معالي الاستاذ عدنان عمران الوزير السابق للاعلام السوري والاستاذ عرفان نظام الدين الاعلامي المعروف وادارها صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن محمد بن سعود الكبير وكيل وزارة الخارجية المساعد للشؤون السياسية الذي افتتح الندوة تحدث ان النظر في الوسائل لحل مشاكل البيت العربي من الامور الواجبة وان من اهم المبادرات في هذا الشأن مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد والتي عبرت عن محاولة صادقة للاصلاح حيث ان اللقاء سيتناول هذا الشأن الاصلاحي ثم القى سموه كلمة صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية معتذراً عن حضور سموه لمشاغله الكثيرة وقد احتوت كلمة سموه على جملة من القضايا المحورية في شأن اصلاح البيت العربي ونظراً لمحوريتها ومركزيتها فقد آثرت «الرياض» نشر الكلمة كاملة.

قال سموه: (يسرني بادئ ذي بدء ان اثمن للقائمين على المهرجان الوطني للتراث والثقافة اختيارهم لقضية (اصلاح البيت العربي) لتكون هي الموضوع الرئيسي لفعاليات النشاط الثقافي للمهرجان لهذا العام.

ولعل ما يعطي لهذه القضية اهمية قصوى هو ما نلاحظه من ان هناك صمتاً طال امده، وتغاضيا يصعب فهمه عما يجري على الساحة العربية من امور توحي بالعجز وقلة الحيلة، الامر الذي جعل البعض يستمرئ التهجم على الامة العربية والحاق الضرر بمصالحها المشروعة، والذي اوجد في نفس الوقت شعوراً متنامياً لدينا كعرب بأننا نواجه ازمة هيكلية مزمنة نعتقد انها هي السبب في تردينا الى الواقع المرير الذي تعيشه امتنا العربية، وانها هي الاساس في تخلفنا الحضاري الملحوظ. واذا كنا نتفق على وجود هذه الازمة، الا اننا نختلف في معرفة كنهها وفي تحليل مسبباتها وتلمس مكامنها. فمنا من يؤمن بأن جذور هذه الازمة تعود الى الاستعمار الاجنبي لمناطق واسعة من العالمين العربي والاسلامي باعتباره الاساس في كل ما اصاب الامة من تدهور وتخلف. ومنا من يربط بين هذه الازمة وبين بعض الاحداث الفاصلة التي تعرضت لها الامة في تاريخها الحديث مثل الصراع العربي الاسرائيلي سواء بالنسبة لنكبة عام ١٩٤٨م او بالنسبة لنكسة عام ١٩٦٧م ومثل مأساة غزو الكويت في عام ١٩٩٠م، ومثل كارثة ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م وما رافقها واعقبها من احادية قطبية وحرب على الارهاب. ومنا من يعزو الازمة الى بعض العوامل الهيكلية ذات الطابع الاقتصادي او الاجتماعي، بل واحياناً الفكري والثقافي التي وقفت حجر عثرة في طريق قدرة العالم العربي على حل مشكلاته وتجاوز معاناته.

ورغم وجود بعض المبررات المقنعة التي قد تستند عليها هذه التحليلات، الا انها كثيراً ما تتجاوز الاهمية القصوى للعوامل الذاتية التي اوجدت لدى الامة هذه القابلية الشديدة لأن تتأثر سلباً بمجمل التطورات الخارجية بحيث تصبح مجرد متلق لفعل الآخرين وسياساتهم واستراتيجياتهم، وهو ما كان يقصده المفكر الكبير «مالك بن نبي» حين ابدع مفهوم «القابلية للاستعمار».

لقد تكاثرت الخطوب على امتنا حتى تكسرت النصال على النصال، وخبا اكثر من شعاع علقنا عليه الآمال في فترة او في اخرى، وزاد بيننا الاحساس بالاحباط، ولا اقول اليأس، وتعددت الافكار والرؤى والتنظيرات والطروحات حول الحلول الممكنة والمخارج العملية عن الازمة التي قادتنا الى هذا المآل واوصلتنا الى هذا المحال.

ولقد آن الاوان لأن نمتلك الشجاعة الكافية لنقرر ان الاصلاح الذاتي وتطوير المشاركة السياسية هما المنطلقان الاساسيان لتجاوز الازمة الهيكلية التي تعترض لها دولنا العربية، وهما المدخلان العمليان لبناء النهضة العربية الشاملة والتعامل بموضوعية وواقعية مع المستجدات والمتغيرات المتلاحقة على الساحة الدولية على الصعد السياسية والاقتصادية والتقنية والمعلوماتية.

واذا كان من السهل علينا ان نلحظ ما يعتري المشاركة السياسية في العالم العربي من قصور ومحدودية، وان نعتبر ذلك من الاسباب الاساسية للازمة التي تعاني منها الامة، فإن هذا يعتبر في نظري تبسيطاً مخلاً لعمق الاشكالية، لأن غياب المشاركة السياسية ليس عرضاً قائماً بذاته، بقدر ما هو جزء من كل اكبر واعمق. ذلك ان المكون السياسي ككل يعاني في عالمنا العربي من ضعف شديد وتخلف واضح. بل يمكننا ملاحظة هذا الضعف والتخلف في المكون السياسي في جانبيه، النظري والفكري من جهة، والعملي المتعلق بالممارسة من جهة اخرى، سواء تمحورت تلك الممارسة في اشكالية اداء النظام السياسي الداخلي في الدول العربية، او في اشكالية العلاقات البينية بين دول العالم العربي، او في اشكالية العلاقات الخارجية مع بقية العالم من حولنا. نلمس هذا الضعف الشديد حتى على مستوى النخب الفكرية والسياسية والثقافية، اذ كثيراً ما نجد تغييباً او سوء فهم لمعظم المفاهيم الاساسية التي تشكل الفكر السياسي الحديث، والتي تقوم عليها مفاهيم الدولة الحديثة والمجتمع الدولي المعاصر. فمن الملاحظ ان الدراسات التي تبحث في فقه السياسة في الاسلام لم تحظ بنفس القدر من الاهتمام، ولم تنل ذات النصيب من العناية التي نالتها الدراسات الخاصة بالجوانب الأخرى في المنظومة الاسلامية. عدم الاحتفاء بهذا الجانب وعدم العناية بتطويره وترسيخ وتعميق جذوره وتقنين قواعده واحياء ما اندثر من معالمه لم يقتصر على الفكر الاستشراقي، بل ان المفكرين المسلمين انفسهم اسهموا بنصيب في هذه الظاهرة، وان كان لكل من الجانبين اسبابه الخاصة ودافعه الذاتية مما يضيق المجال عن شرحه وتفسيره، ولكن ما يهمنا الاشارة اليه في هذا المجال هو ان ذلك كان من شأنه جعل المفاهيم السياسية مجالاً خصباً للمزايدة والاختلاف والتناحر.

واذا تأملنا في العوامل المؤثرة المفضية الى هذا الضعف الممتد في المكون السياسي النظري والعملي لأمكننا استخلاص عوامل متعددة يمكن ان نختصرها في ثلاث مجموعات اساسية:

المجموعة الاولى: تتعلق بالجغرافيا التاريخية للعالم العربي ذاته، والتي افضت بدورها الى صراع تاريخي ممتد بين قيم البادية الراحلة غير المستقرة في إطار جغرافي محدد وغير الخاضعة لسلطة سياسية مستقرة من جهة، وبين قيم الحواضر المتباعدة المتناثرة في قلب الصحاري الشاسعة والمعرضة باستمرار للغزو والاضمحلال. هذا الصراع الممتد بين نمطين مختلفين من انماط الحياة جعل التجربة السياسية عند العرب متقطعة ومؤقتة وجزئية، الامر الذي حدا بمفكرنا الكبير عبدالرحمن بن خلدون ان يلحظ في مقدمته ان الاوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل ان تستحكم فيها دولة وان «العرب اصعب الامم انقياداً بعضهم البعض»، و«ابعد الامم عن سياسة الملك»، ومما يؤكد ذلك ان المفهوم اللغوي لمصطلح دولة ينطوي كما يبين الدكتور محمد جابر الانصاري على معنيين متصاحبين ومتلازمين، معنى التغير والتقلب والتناوب وعدم الثبات والدوام.. ومعنى المغالبة بالقوة.

أما المجموعة الثانية: من العوامل المؤثرة في ضعف المكون السياسي العربي فتتعلق بوجود روابط قوية تتجاوز الانتماء السياسي المباشر وتفوقه اهمية من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

فرابط الأمة الإسلامية يعلو نظرياً على مستوى الدولة السياسي، في حين نجد روابط العصبيات المحلية المجزأة أهم عملياً من روابط الممارسة السياسية على مستوى الدولة. وعلى هذا الأساس لم تكن الدولة في المجتمع العربي محور تكوين العلاقات الاجتماعية، وإنما كانت مجرد وسيط خارجي لتحقيق المصالحة داخل الفرد بين الولاء المحلي الشخصاني والولاء الجماعي المجرد للأمة.

وترتبط المجموعة الثالثة من العوامل المؤثرة في ضعف المكون السياسي العربي بالطابع الخارجي والمستورد لمؤسسات الحكم وأجهزة الدولة، وهي الظاهرة التي بدأت تمارس تأثيرها منذ تصاعد النفوذ الأجنبي داخل بنية الدولة الإسلامية في العهد العباسي والتي استمرت إلى مطلع العصر الحديث. وحيث حَلّ المد الاستعماري الغربي تفاقمت الطبيعة «الخارجية» لمفهوم الدولة ومؤسساتها وأجهزتها مما جعل من الصعوبة بمكان التعرف على الدولة كجهاز متكامل بل كعناصر مجزأة، ذلك أنه بدأ عملياً إدخال تنظيمات على فترات متباعدة ومبتورة في بعض الأحيان من جهاز الدولة المتكامل، بالشكل الذي يجعل من الممكن القول بأن ما يسمى «دولة» حالياً لم يأت نتيجة تطور اجتماعي داخلي بقدر ما تم فرضه إما لمواجهة ضغط أجنبي أو من قبل قوى أجنبية متداخلة.

نخلص من كل ذلك إلى الأهمية الحاسمة التي ينبغي أن نوليها لموضوع تطوير المشاركة السياسية في العالم العربي، فهو السبيل الأمثل نحو البدء بتصحيح هذا الخلل العميق في حياتنا السياسية. فالوحدات السياسية العربية التي نعبر عنها حيناً بالدولة الوطنية، وحيناً آخر بالدولة القطرية هي الإطار الفعلي الذي يجب أن تنطلق منه عملية الإصلاح الشامل. ولن تستقيم الدعوة إلى الوحدة والتضامن والتعاون بين دول العالم العربي إلا حين ننخرط جميعاً في العمل الفعلي نحو بناء وإنضاج وتطوير وتعميق تجربتنا السياسية داخل دولنا. إن غياب المشاركة السياسية الفاعلة هو المفضي إلى توالي الأزمات، وهو المؤدي إلى تعميق التشوهات، وهو المتسبب في فقدان القدرة على مواجهة التحديات، وبدون تطوير فعلي للمشاركة سيبقى العالم العربي يعيش في الماضي والتاريخ، وستخسر الأجيال القادمة رهان المشاركة في صنع المستقبل.

تطوير المشاركة السياسية إذن لابد أن يندرج في إطار إصلاحي شامل وحقيقي، وإلا لفقد معناه وأفضى إلى تغيير شكلي لا يعتد به. إن المشاركة السياسية مطلوبة لذاتها، ولكن تحقيقها يتطلب اقترانها بالتنوير السياسي والتثقيف السياسي والتنشئة السياسية والمأسسة السياسية بحيث تتعمق الوطنية وتترسخ معانيها. يتطلب تطوير المشاركة السياسية أن نملك الجرأة اللازمة لممارسة النقد الذاتي البناء وإعادة النظر في ثقافتنا السياسية السائدة والتغلب على العوائق التي تضعف قدرتنا على الابتكار والتكيف. لابد أن تقترن المشاركة السياسية بتطوير آليات بناء الثقة والحوار بين كافة المجموعات، ولابد من تحقيق المصالحة مع الذات داخل كل دولة من دول العالم العربي. لابد أن يدرك الجميع أن الاستناد القديم إلى مجموعات صغرى تتراوح بين القبيلة والعائلة والطائفة لتدبير شؤون الحياة لم يعد يصلح لمتطلبات العصر الحديث ومستجداته وظروفه. ولابد أن يقترن الإصلاح الداخلي بإصلاح الوضع العربي برمته، بل وإصلاح نظرتنا نحو الآخر وتصحيح التعامل معه بالتخلص من عقدة الاضطهاد من جهة وعقدة الاستعلاء من جهة أخرى.

جانب من الندوة

جانب من الحضور

وإذا كانت العلاقة بين المشاركة السياسية والإصلاح الشامل علاقة طردية وثيقة، فإن هناك ثلاثة أوهام خاطئة ما تزال رائجة عند بعض العرب في هذا المجال، ومن الضروري، في نظري، أن نتحلى بالصراحة والوضوح في مواجهتها.

الوهم الأول يتعلق بالخطابات المتكررة التي دأبنا على الاستماع إليها في عالمنا العربي والتي تدعو إلى تأجيل المشاركة السياسية بحجة مواجهة العدوان الخارجي وأولوية متطلبات معارك تحرير الأرض من محتليها واستعادة الحقوق من غاصبيها. ومن الغريب أن تتم التضحية بالمشاركة السياسية، والتي تُعد مطلباً قائماً بذاته، بسبب هذه الحجج الواهية والأوهام الخاطئة، في حين تؤكد جميع التجارب التاريخية والمعاصرة أن المشاركة الشعبية هي التي تعزز القدرة على مواجهة التحديات الخارجية والمطامع الأجنبية، خاصة حين تكون المعارك مصيرية وموازين القوى مختلة. وقد كان الثمن الذي دفعناه من جراء خطأ هذا الوهم ثمناً باهظاً، فلا الشعوب شاركت، ولا الأرض حُرّرت، ولا الحقوق استُعيدت، ولا التنمية تحققت.

ومن الأوهام الخاطئة أيضاً، والتي شاعت كثيراً في العالم العربي، توهم وجود تناقض أو تعارض بين آليات المشاركة السياسية التي أبدعتها الحداثة السياسية المعاصرة من جهة، وبين قيم المجتمع العربي الأساسية، وفي مقدمتها هويته الإسلامية الأصلية، من جهة أخرى. وهذا وهم مركب ثلاثي الأبعاد: فمن ناحية نجد أن قيم الإسلام الخالدة تدعو إلى الشورى والعدل والمساواة دون تحديد مسبق للآليات التفصيلية التي تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة، لكنها جميعاً قيم يرتبط تحققها الفعلي في المجتمعات الحديثة بتطور المشاركة السياسية الفاعلة.

ومن ناحية ثانية نجد أن مشاركة شعوبنا العربية المؤمنة خير ضمان لترسيخ الهوية الإسلامية في مواجهة تحديات الغزو الفكري والعولمة الثقافية، في حين أن محاولات فرض الوصاية الفكرية والسياسية على هذه الشعوب هي أقصر الطرق للفشل.

ومن ناحية ثالثة فإن الأصل في الإسلام هو الإباحة، ومن ثمّ فالحكمة ضالة المؤمن أنّى وجدها أخذها، أو كما قال الإمام ابن القيم رحمه الله «إذا رأيت المصلحة فَثَمّ شرع الله»، ومن الطبيعي أن تنبثق الآليات التفصيلية لتحقيق المشاركة السياسية من قيم المجتمع، وأن تنسق مع مبادئه العامة. فالتجارب قد أثبتت أن استيراد النماذج الجاهزة المنبثقة عن تجارب الآخرين هو خيار فاشل حتماً. ومما ينبغي التأكيد عليه في هذا الخصوص هو أن الأخذ بهذه المبادئ والأفكار وإيجاد الآليات المناسبة لتنفيذها من واقع ظروف مجتمعاتنا واتساقاً مع قيمها وتراثها هو أمر تحض عليه شريعتنا الإسلامية. لقد سبق الإسلام فكر العالم كله في اصطفاء مثل هذه المبادئ، وسبق بخاصة الدول الكبرى التي كان يعاصرها بأن أضاء شموع الحرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان. فما نحن إذن بمقلدين إذا استرجعنا ذلك كله بنظمه المعاصرة وآلياته المستخدمة. إننا بهذا الفهم الواعي لمبدأ المشاركة السياسية وبإيماننا بثماره النافعة ونتائجه الايجابية ندرك أن أسسه وأصوله ليست جديدة علينا ولا دخيلة وافدة من الخارج، بل إنها بضاعتنا رُدّت إلينا. إن التطبيقات المتغيرة والأشكال المتطورة إنما تمثل في تغيرها وتطورها صدق المبادئ والقيم التي تعبر عنها.. ولكل عصر رؤيته ورؤياه، وله إمكاناته وقدراته على ايجاد التطبيقات والآليات المناسبة لتلك المبادئ الخالدة. إن تأصيل هذا التوجه هو تأكيد على أن التطور الحضاري لهذه الأمة ينطلق من عقيدتها ومن ذات مكوناتها، وإذا ما وجد ضرورة للاستفادة من الآخر رَحّبَ بتلك الاستفادة بعد أن يُقومها على أسسه وثوابته التي كَوّنَتْ شخصيته الحضارية، وأكسبته ملامح هويته وسمات ذاتيته، بعيداً عن الاندفاع وراء الشعارات والمصطلحات البراقة، بمقدار البعد في الوقت ذاته عن التقوقع والإنكفاء على الذات.

أما الوهم الثالث فيتعلق بإساءة فهم المقصود بالمشاركة السياسية.. إما بتوسيع مدلولاتها توسيعاً يفقدها معناها ومحتواها، أو بتقليص تلك المدلولات تقليصاً مخلاً. فإذا كانت المشاركة السياسية هدفاً مطلوباً ومرغوباً، فإن من الخطأ أن نتوهمها كحل سحري لجميع المشكلات أو علاج أسطوري لجميع التحديات. ذلك أن المشاركة السياسية مُكون أساسي لأي إصلاح داخلي جاد، لكنها ليست المكون الوحيد.. بل لعلها لا يمكن أن تتطور وتُفَعّل إلا باندراجها في عملية إصلاحية شاملة. وإذا كان من الخطأ أن نضحي بالمشاركة بحجة تحقيق أهداف أخرى، فإن من الخطأ أيضاً أن نضحي بالسيادة أو الاستقلال أو أن نرحب بالغزو والاحتلال والتدخلات الخارجية بحجة فتح إمكانات التغيير الذي يتوهم البعض أنه قد يتيح المجال لتوسيع المشاركة السياسية. ومن جانب آخر فإن هناك بعض الذين يقلصون معنى المشاركة السياسية المطلوبة بحيث نجدها تقتصر عندهم على انتخابات شكلية لمجالس لا تتمتع بصلاحيات فعلية، أو يجعلونها متماثلة مع ايديولوجيات شعبية شمولية، في حين أن المشاركة السياسية الحقيقية تتطلب تعميماً للحريات الفكرية والإعلامية، وحفظاً للحقوق الفردية وحقوق الأقليات، وتأسيساً للمجتمع المدني الوطني المتجاوز للعصبيات المحلية والقبلية والطائفية.

إن من المتفق عليه أن الوضع العربي بات يحتاج إلى معالجة متكاملة تحول دون المزيد من التدهور والانقسام، وتنهي حالة الضعف والعجز وقلة الحيلة، وتعيد للعمل العربي المشترك مقوماته الأساسية وفي مقدمتها الجدية في الطرح والمصداقية في التنفيذ. ومن المتفق عليه أيضاً أن التحديات الضخمة التي تواجهها الأمة العربية اليوم لم تَعد تسمح بالفصل بين الشؤون الداخلية والخارجية، فالمعالجة المطلوبة تتطلب الجمع بين الإصلاح الإقليمي والإصلاحات الداخلية، ذلك أن حشد موارد الأمة وطاقاتها لمواجهة التحديات والمخاطر لن يكون ممكناً دون المبادرة إلى إصلاح أوضاعنا الداخلية بكل جرأة وعزم وتصميم. ولقد استشعر العقلاء والحكماء في عالمنا العربي ضرورة المعالجة الشاملة للوضع العربي الإقليمي والداخلي، وهو ما أنعكس في مبادرات متعددة رسمية وغير رسمية، لعل أبرزها وأكثرها شمولاً مبادرة «إصلاح الوضع العربي» التي تقدم بها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، مؤملاً بحثها وتبنيها خلال مؤتمر القمة العربية القادمة في تونس.

تؤكد مبادرة الأمير عبدالله لإصلاح الوضع العربي على ضرورة تحلي العمل العربي المشترك بالجدية والمصداقية وذلك عبر وضع آليات محددة وبرامج واضحة ملزمة تضمن الالتزام الأكبر بأسس العمل العربي المشترك والتنفيذ الصادق والأمين لمقررات القمة العربية. وتركز المبادرة على ثلاثة محاور اساسية تحتاج الى اصلاح نوعي عاجل: المحور الاول يتعلق بالعلاقات العربية البينية واحياء التضامن الفعلي في المجالات السياسية والدفاعية بدلاً من ترديد الشعارات والمزايدات والانقسامات واجواءعدم الثقة وتجاوز المقررات او تفشي عدم الالتزام بما تم الاتفاق عليه. أما المحور الثاني فيتعلق بالاصلاح الداخلي المرتبط بتطوير المشاركة السياسية وتوفير شروط النهضة العربية وتلبية متطلبات الانخراط الايجابي في ميادين المنافسة العالمية وتحرير الانسان العربي من القيود المعيقة للابداع والفكر الخلاق وبناء القدرات العربية الانتاجية والتنافسية. ويتعلق المحور الثالث بالسعي الجاد والعملي لتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال تطبيق كامل خال من الاستثناءات لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، ووضع جدول زمني ملزم لاقامة الاتحاد الجمركي وصولاً الى سوق عربية مشتركة، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمارات الخاصة والمشجع للمبادرات الفردية والمعزز للقدرات التنافسية.

ومن نافلة القول التأكيد على الترابط الوثيق بين هذه المحاور الثلاثة، وكذلك الاقرار بأن أي معالجة جادة للوضع العربي الراهن لابد وان تشتمل على تزامن وتكامل الاصلاح فيها معاً. لكن توسيع وتفعيل وتعزيز المشاركة السياسية داخل كل بلد عربي يظل يكتسب، في نظري، اهمية استثنائية في الاصلاح المنشود، وذلك لعدة أسباب يمكننا ايجازها في ثلاثة اعتبارات اساسية:

أولاً: ان ما يشهده عالم اليوم من تطورات متسارعة في مجالات الاتصالات والمعلومات والعولمة الاقتصادية والفكرية تحتم الاعتراف بتأثير الثقافة العالمية السائدة وتنامي وعي الشعوب وتطور مجالات عمل مؤسسات المجتمع المدني، مما يجعل المبادرة الى اصلاح اوضاعنا الداخلية امراً حتمياً والا عرضنا انفسنا الى تهديدات وتدخلات خارجية مرفوضة وغير مقبولة.

ثانياً: لا يمكن مواجهة التحديات الخارجية والتهديدات الخطيرة التي تواجهها الامة العربية إلا بالاعتماد على قوة الجبهة الداخلية ومتانة الوحدة الوطنية ورسوخ الشرعية السياسية داخل كل دولة عربية، وهذه بدورها تعتمد اعتماداً واضحاً على وجود مشاركة سياسية فاعلة ومجدية.

ثالثاً: توفر المشاركة السياسية يمثل افضل الضمانات لتوفير ما يحتاجه العمل العربي المشترك من جدية في تحمل المسؤوليات ومصداقية في تنفيذ المقررات وتأطير للتعاون المؤسسي الذي يرسي دعائم الاستقرار والشرعية والوحدة الوطنية.

وبهذا فقط نستطيع ترميم واصلاح بيتنا العربي وحمايته من الفتن الداخلية ومن المخاطر والتهديدات الخارجية، ونتمكن بالتالي ليس من اللحاق بالركب الحضاري فحسب، بل ومن اثرائه بما تزخر به عقيدتنا ويحفل به تاريخنا من قيم سامية ومعارف شتى، ومن ابداعات خلاقة وانجازات مشهودة.

والله من وراء القصد وهو الهادي الى سواء السبيل. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»..

أول المتحدثين هو الأستاذ عدنان عمران الذي افتتح حديثه بتناول شأن الحوار واهميته مستعرضاً قصة الرئيس الأمريكي الاسبق كندي حيث كثف الحوارات مع اركان ادارته لمناقشة مسألة الصواريخ الروسية في كوبا خاتماً الحديث (الى حاجتنا الماسة للحوار في الوضع العربي).

تحدث بعدها عن كثرة الندوات والدراسات والمحاضرات حيث ذكر انها بادرة صحية غير انها تعبر عن قلق عميق لدى الانسان العربي وألح في هذا السياق على وجوب ختم هذه المجهودات بصياغة افكار محدد ووصولها الى المسؤولين.

تناول المحاضر بعدها العلاقات العربية الدولية عارضاً لميثاق جامعة الدول العربية مدافعاً عن ومستغرباً الهجوم عليها مركزاً على وضع موظفي الجامعة وتحدث عن ان اصلاحها يكون من الميثاق والمواثيق الاخرى.. كما تحدث نافياً وجود كلمة عن عمل وحدوي خلافاً للاتحاد الاوروبي فهو اذا ناقص مخل للتكريس الوحدوي واكد بعدها ان ميلاد الميثاق الجديد هو مقدم على الحالة العربية اليوم مثل الحديث عن التعاون العسكري والتكامل الاقتصادي وعلاقة المعاهدات العربية بالمعاهدات الخارجية للدول العربية ثم انتقد جدية قرارات الجامعة في دراسة الموضوعات المطروحة ضارباً مثلاً وهو طلب انضمام جمهورية جزء القمر حيث لم تأخذ الموافقة وقتاً طويلاً خلافاً لآلية العمل في الاتحاد الاوروبي ثم تناول المحاضر العلاقات العربية العربية عارضاً لمشكلة القرارات غير المنفذة لا سيما التي تتناول الشأن الامني واصلاحه. وعرض بعدها للقضية الفلسطينية عن وضعها المتردي مفصلاً في تعريف وحقيقة (السلام خيار استراتيجي) و(سلام الشجعان). وتحدث بعدها عن العلاقات العربية الأمريكية طارحاً سؤالاً أمريكياً (لماذا يكرهنا العرب) واصفاً هذا السؤال بالغبي لأنهم لا يعرفون شيئاً عن واقعنا كما ان اسئلتنا لهم عاجزة وعرض في هذا السياق لعوائق الإعلام العربي ونفوذية الإعلام الإسرائيلي ومن المحاور التي طرحها (اسلحة الدمار الشامل) وضعفنا في مواجهة الحقيقة وفقرنا العلمي طارحاً اقتراحاً مفاده السؤال التالي (لماذا لا تتقدم بطلب للأمم المتحدة لاخلال المنطقة ومن بعدها نعيد النظر لعضويتنا في الامم المتحدة) وطرح مشروع مذكرة صداقة مع الولايات المتحدة يشترط الصداقة المتبادلة والتعاون المتبادل. اما في الحديث عن العلاقات العربية الاوروبية فتحدث عن احتقار الأمريكي للعنصر الاوروبي منوهاً بأن الوضع الاوروبي افضل من ذي قبل وكذلك الوضع العربي وهذه الافضلية المشتركة ستحد من الهيمنة الأمريكية وناقش قيام حوار عربي اوروبي سابق ذي طابع استراتيجي سقط بالضربة الأمريكية القاضية. وانتهى الى محور العلاقات العربية الاسلامية واصفاً هذه العلاقات بالكسر الثمين الذي لم تعرف كيف تستثمره عارضاً لنموذج العلاقة السورية التركية والتعاون التكاملي مع تركيا وايران.

المحور الثاني الأستاذ عرفان نظام الدين استهل حديثه بالحديث عن خبر سمعه للتو عن نجاحات جديدة في الاتفاقات الاوروبية ثم تحدث عن الحال العربي وكلمة الاصلاح قائلاً (اخشى من اعادة بناء البيت العربي وليس اصلاحه) ثم طرح سؤالاً (هل نتحدث عن اصلاح الجامعة أم النظام العربي) وهل له وجود وكيف الخروج من هذا المأزق مؤكداً وجوب الاعتراف بوجود الخطر وان الاخطار كثيرة واحتياجنا الى الحد الادنى للانقاذ ثم اختلف مع عمران حول ان الخلافات هي شماعة الاخطاء ذاكراً ان فشل الامم المتحدة لم يقلل من نجاح كثير من المنظمات العالمية. ثم تحدث عن الإعلام ذاكراً انه لم يفشل بل ان فشلنا يكمن في إعلام عربي مشترك وضرب امثلة كتعطيل مسلسل عن تاريخ العرب وكذلك الصحف المشتركة كما اكد على اهمية وصول الصوت الى الجاليات العربية الملايينية في الغرب ثم واصل الاختلاف مع الوزير حول موظفي الجامعة.

عرفان نظام الدين: اخشى من إعادة بناء البيت العربي وليس إصلاحه

وتحدث بعدها عن الجامعة وان مشاكلها تكمن في عدة جوانب مثل المحسوبيات والبيروقراطية والهدر وللاصلاح يجب ان نجيب على سؤال (ما هو الهدف وماذا نريد) مشترطاً النية والرغبة في العمل العربي المشترك.

وتحدث عن شرط الارادة العربية الذي توفر في سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز الذي فتح الباب لمزيد من المشاريع العربية للاصلاح.

تحدث اخيراًعن آلية التنفيذ في الجامعة مشترطاً القرارات الحاسمة التي تجمع النظرية بالتطبيق ومؤكداً على ان اصلاحنا لا يكون الى من داخلنا نحن العرب المسلمين الذين كنا اول من صدر الحرية والديمقراطية للعالم.

في محاضرته التي ألقاها ضمن فعاليات النشاط الثقافي للمهرجان الوطني للتراث والثقافة التاسع عشر:

د. القحطاني: الاستهانة بالدماء وولاة الأمر والاستخفاف بالعلماء واتهامهم بالجبن من سمات الغلاة في الدين

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سبب سعادة الأمة وغيابه مفسدة

تغطية - محمد الفضلي عدسة - يحيى الفيفي

مدير الجلسة
أ.د. محمد بن علي الهرفي

الدكتور سعيد القحطاني أثناء المحاضرة

■ في الجلسة الثانية ضمن فعاليات النشاط الثقافي للمهرجان الوطني للتراث والثقافة التاسع عشر اقيمت بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الانتركونتننتال محاضرة بعنوان «التطرف والغلو: الاسباب والعلاج» ألقاها الأستاذ الدكتور سعيد بن مسفر القحطاني وقدمها الأستاذ الدكتور محمد بن علي الهرفي، وقد بدأ الدكتور القحطاني حديثه بقوله: ان الغلو لا يمثل ظاهرة عامة في بلادنا او بلاد المسلمين وانما التوسط والاعتدال هو الظاهرة الابرز فشبابنا المسلم الذين يمتلئ بهم الحرم المكي في رمضان لم نجد منهم تصرف او قول فيه غلو او تطرف، والذين يحملون هذا الفكر شواذ وشراذم والغلو مرض فكري ينتشر مثل غيره من الامراض المنتشرة في العالم ونحن جزء من هذا العالم لا يمكن ان ننفك او ننسلخ منه، ومع ثورة الإعلام والاتصال تمكن مثل هذه الامراض الفكرية ان تنتشر فمنهم من تقضي عليه ومنهم من يندم ويتراجع كما سمعنا وشاهدنا. والرغبة في نصر الدين خيط رفيع للغلو والمتدين من الشباب قابل للاصابة بهذا المرض، وهذه المحاضرة اسلوب لتحصين شباب هذه الامة حتى لا يمسهم. والغلو قديم في الاديان السابقة بل حتى في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ومثال ذلك النفر الذين قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم وقال أحدهم انا اقوم الليل كله والثاني يقول انا أصوم الدهر كله والثالث قال اما انا فلا اتزوج النساء، فأنكر عليهم الرسول ذلك وقضي على هذا الفكر في مهده بسبب وجود المرجعية.

وكذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم في قصة من اعترض على قسمة الرسول (يخرج من ضئضئ هذا قوم تحقرون صلاتكم الى صلاتهم ويقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون اهل الاسلام ويتركون اهل الاوثان) ثم ظهر الغلو في عهد عثمان ممن اعترضوا على سياسته في الخلافة فاقتحموا المدينة وقتلوه.

ومنذ مقتله فتح باب الفتنة الى يوم القيامة، ثم نشأت فرقة الخوارج التي حاربها علي وكرد فعل عليها خرجت فرقة الروافض، وفي عصرنا هذا ظهر من يكفر الناس والعلماء والحكام، مع وجود احاديث تحذر من الغلو، قال صلى الله عليه وسلم (اياكم والغلو فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين) وقال صلى الله عليه وسلم (صنفان من أمتي لا ينالهم شفاعتي، سلطان ظالم وغالٍ في الدين) وقال (ان هذا الدين يسر ما شاده أحد إلا غلبه) وقال ايضاً (هلك المتنطعون.. ثلاثاً) وهم المغالون المتجاوزون للحدود.

وأضاف الدكتور القحطاني بأن للغلاة سمات يعرفون بها منها الاستهانة بالدماء مصداقاً لقول المصطفى (يقتلون أهل الاسلام) فالدماء معصومة حتى دماء المعاهدين والمستأمنين معصومة قال صلى الله عليه وسلم «من قتل معاهداً لم يشم رائحة الجنة»، ايضاً من سماتهم الاستهانة بنعمة الأمن فيعملون على خلخلة الأمن، كذلك الاستهانة بطاعة ولاة الامر الذين لا تنتظم حياة الناس إلا بهم.

ومن سماتهم الاستخفاف بالعلماء واتهامهم بالجبن ورميهم بالجهل والبحث عن المادة والمنصب، وقد جهلوا الصحابة في عهد عثمان أفلا يجهلون العلماء في هذا العصر.

وتحدث الدكتور القحطاني عن اسباب الغلو بقوله: قضية الغلو قضية معقدة وأسبابها متعددة ولا يمكن ان نجعل هذه الاسباب عذراً لهؤلاء، كما لا يمكن ان نقول بأن المناهج الدراسية او العلماء سبباً للارهاب كما يذكر بعض الخفافيش الذين يصطادون في الماء العكر فإتهامهم للمناهج باطل لانه لو كان كما يقولون للزم ان نكون كلنا مغالين وارهابيين واسباب الغلو يمكن حصرها في سبب واحد وهو الجهل في الدين قال صلى الله عليه وسلم (يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم) فالجهل بمصالح الدين ومفاسده والبعد عن العلماء بالاضافة الى الحماس الزائد عن الحد والاستعجال والتسرع من مسببات الغلو وهناك اسباب نفسية تخص الشخص نفسه كحب العنف والشر.

ويمكن أن تحصر بعض القضايا المهمة في هذا الموضوع فالقضية الاولى قضية الجهاد وهو بذل الجهد في نصرة هذا الدين ومنه القتال وهؤلاء المغالون لا يفهمون من الجهاد إلا القتال فالرسول صلى الله عليه وسلم لم يبدأ بالقتال إلا عندما اذن له وانواع الجهاد جهاد النفس، وجهاد الشيطان، وجهاد المنافقين ويكون بالقلم واللسان، وجهاد الكفار باليد وهو نوعان جهاد طلب وجهاد دفع، وجهاد الطلب لا يكون إلا بإذن الامام والجهاد وسيلة وليس غاية وانما الغاية نصرة دين الله، وفإن كان يترتب على هذه الوسيلة مفسدة فلا ينظر اليها.

كما أن الاحداث المترتبة على الغلو تشوه صورة الاسلام في بلاد النصارى وغيرهم ممن بدأ الاسلام الانتشار عندهم ويدل ان يفهم الناس ان هذا الدين دين رحمة فهموا انه دين عنف وتفجير.

القضية الثانية مسألة التكفير، وهو حكم شرعي مرده الى الله يوقعه أهل العلم وينفذه الحاكم واطلاق الحكم على ظاهرة ليس هيناً، فليس من قال كفر كافر او عمل كفر كافر، فقد نزل مثلاً حد السرقة في القرآن القطع ولكن في شرع الله ليس كل سارق تقطع يده، فلا يجوز تكفير أحد إلا بشرطين أولهما ان يكون عمل كفراً بواحاً عندنا فيه من الله برهان، الثاني: ان ينطبق الحكم هذا على فاعل بعينه، ومواقع الكفر كما ذكره العلماء اولاً: ألا يكون متأولاً كما في حادثة خلق القرآن ثانياً: ألا يكون جاهلاً فقد يعمل الانسان عملاً فيه كفر ولكن بجهل فلا يكفر ثالثاً: ألا يكون مكرهاً كما في قصة عمار بن ياسر رضي الله عنه الرابع: ألا يكون مخطئاً يزل لسانه بكفر وهو لا يدري.

فالتكفير حكم خطير وعملنا ادخال الناس في دين الله وليس اخراجهم عنه ولم يعلم ان الرسول كفر أحداً ولا الخلفاء الراشدين وعلماء الامة بعدهم، فالذي كفر الناس هم الخوارج.

القضية الثالثة: قضية ولاية الامر قال تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ وورد في وجوب طاعة ولي الأمر سبعة عشر حديثاً عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ويقول العلماء ان الحكام ثلاثة: حاكم على هدي النبوة فجب طاعته، وحاكم مسلم يقع منه بعض الفسق وهذا تلزم طاعته والصبر عليه وعدم الخروج عليه ووجوب الدعاء له ومناصحته ممن لديهم حظوة عنده كالعلماء الكبار سراً لا علناً.

والنوع الثالث الحاكم الكافر يعلن كفره ويحارب دين الله، فيجب خلعه بعد توفر شرطين الاول وجود القدرة على الخروج والثاني ألا يترتب على الخروج مفسدة أكبر.

وينصب الحاكم عن طريق ثلاثة أمور الاول عن طريق الاختيار من أهل الاختصاص كخلافة أبي بكر الثاني بتولية الحاكم كخلافة عمر رضي الله عنهما او بالغلبة ونزع الحكم واجماع الناس عليه كخلافة معاوية رضي الله عنه.

القضية الرابعة: مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو عنوان سعادة الامة وغيابه مفسدة.

القضية الخامسة: وجود بعض الكفار في جزيرة العرب وحديث (اخرجوا الكفار من جزيرة العرب) فعند أهل العلم وأهل الفقه المراد بجزيرة العرب مكة المكرمة وذهب المالكية والحنابلة والشافعيون الى ان المقصود بجزيرة العرب مكة والمدينة والطائف وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم قوله (اخرجوا اليهود من الحجاز) وقد رجح العلماء هذا القول لأن ابي بكر وعمر ادرى بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا يقصد به الاستيطان اما المرور والعبور فلا مشاحة فيه.

القضية السادسة: الخلط بين آيات الولاء والبراء وآيات التعامل، واهل العلم هم اولى بتفسير هذه الآيات والتفريق.

أما العلاج فله اتجاهان الاول: من حمل السلاح وأفسد في الارض يحارب ويقتل كما في قتال الخوارج. الثاني من لا يحمل سلاحاً وانما فكراً ضالاً فعلاجه الحوار مع اهل العلم والاختصاص فكثير منهم رجع وتاب بالحوار.

وفي نهاية المحاضرة استمع فضيلته الى مداخلات واسئلة الحضور وقام بالتعليق عليها.